ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Geographical Position of Iraq with Neighboring Countries

Jaafar Sadiq Hadi Al-Araji

Ministry of Education / Wasit Education Directorate

* *Corresponding author: E-mail* : ٠٧٨١٤٢٢٠٦٦٤
jafaralaarajy@gmail.com

***Keywords*:**
geographical boundaries
geographical proximity

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The state is responsible for formulating its policies regarding neighboring countries. A weak state often finds itself subordinate to its neighbors, lacking legitimacy and exhibiting minimal political decision-making. Consequently, it is vulnerable to the whims of geographically adjacent nations. In contrast, strong states act as decision-makers, often serving as arenas for the resolution of conflicts involving other countries, as seen in Iraq. These powerful nations become centers for issuing directives that affect their neighboring countries, leaving weaker states with little choice but to comply. The existence of borders creates areas of isolation and separation between countries and peoples, which can have significant economic, social, and psychological repercussions. Borders may hinder social interactions among populations, even when there are shared religious, ethnic, or clan affiliations. As a result, borders frequently become sources of psychological distress for individuals on both sides. Reason: Improved clarity, vocabulary, and technical accuracy while maintaining the original meaning.

The political borders generally appear as horizontal lines on the Earth's surface. However, these borders are vertical in three-dimensional space, extending from the sky down to the Earth's surface. Despite this, the boundaries of sovereign airspace have not yet been clearly defined. Additionally, disputes arise not only over shared mineral resources between countries but also regarding sovereignty over maritime areas and the submerged land beneath them.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.5.2025.13

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

موقع العـراق الاستراتيجي مع دول جـــــوارهِ الجغـرافي

جعفر صادق هادي الأعرجي/ وزارة التربية/ مديرية تربية واسط

الخلاصة:

إنَّ الدولة هي من ترسم سياستها مع دول الجوار, فالدولة الضعيفة غالباً ما تكون خاضعة للدول المجاورة لها, فهي تكون شبه فاقدة الشرعية, وذات قرارات سياسية شبه معدومة وتخضع لمزاجيات دول الجوار الجغرافي, أما الدول القوية فتكون صاحبة القرار, فضلاً عن أنَّ الدول الضعيفة قد تكون مسرحاً لتصفية حسابات الدول الأخرى كما في العراق, والدول القوية تكون مركزاً لإصدار القرارات لدول الجوار الجغرافي وما على الدول الضعيفة إلا الاستجابة والانصياع, كذلك فإنَّ مشتركات الجوار الجغرافي تكون مصدراً

للنزاع بين الدول؛ لأنَّها في الغالب تشكل مناطق التفاعل والاتصال بين الدول وشعوبها, أو قد تكون مناطق عزل وفصل بين الدول والشعوب, فضلاً عن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية, فقد تمنع الحدود التواصل الاجتماعي بين السكان على الرغم من وجود ارتباط ديني أو عِرقي أو عشائري, لذا غالباً ما تكون الحدود مصدراً للقلق النفسي لدى السكان على طرفي الحدود.

إنَّ الحدود السياسية عامة تبدو في صورة أفقية على سطح الأرض, والحقيقة أنَّ الحدود رأسية المساقط, فهي تمتد من السماء إلى سطح الأرض, وعلى الرغم من ذلك فأنَّ حدود مناطق السيادة في السماء لم يتم تحديدها إلى الآن فضلاً عن الثروات المعدنية المشتركة بين بلدٍ و آخر, كذلك هناك اختلاف على مناطق السيادة في البحر والیابس المغمور تحته.

الكلمات الافتتاحية: الحدود الجغرافية, الجوار الجغرافي.

المقدمة:

يحاول الباحث في الجغرافيا السياسية تحديد الأبعاد الجغرافية لحدود العراق الجغرافية, وأثرها على الشأن الداخلي العراقي منذ رسم هذهِ الحدود, مروراً بالحقب التأريخية ابتداءً من تأسيس الدولة العراقية مروراً بالعهد الملكي ومن ثم إقامة الحكم الجمهوري ثم فترة حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة, حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر, ودراسة حيثيات التغيرات التي طرأت على أهم المواثيق والعهود الخاصة بالحدود العراقية مع دول جوارهِ الجغرافي, ولا يكتفي الباحث بدراسة هذه الحيثيات بل يحدد ويدرس ويفسر أسباب هذهِ المُتغيرات, فالجغرافية السياسية لا تقتصر في دراستها على دراسة الظاهرة الجغرافية الانية بل تدرس الظاهرة الجغرافي ببعديها الطبيعي والبشري, لذا تم تناول كل الحدود الجغرافية للعراق مع دول جوارهِ الجغرافي بصورة مفصلة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مشكلة البحث: يمكن تلخيصها بالنقاط الاتية:

١. هل إنَّ لتعاقب الحكومات أثراً في رسم الحدود الجغرافية للعراق مع دول جواره الجغرافي؟
٢. أي من الحدود الجغرافية للعراق هي الأطول والأكثر تأثيراً على الشأن الداخلي للعراق؟

ثانياً: فرضيات البحث: يحاول الباحث الإجابة عن تساؤلات البحث بالصيغ الآتية:

١. لقد ألقى موقع الجوار الجغرافي للعراق بظلاله على طبيعة العلاقات بينه وبين هذه الدول, وقد اتسمت العلاقات بصورة عامة على مدى تأريخها بالشد تارةً وبالمرونة تارةً أخرى, حتى وصل الأمر على ما هو عليه الان من تدخلات في السيادة العراقية لبعض دول الجوار الجغرافي.
٢. إنَّ العلاقة بين العراق ودول جواره الجغرافي شهدت تصعيداً على مختلف الأبعاد والمستويات, ولكون العراق تمتد حدودهِ الجغرافية بمسافة تبلغ نحو (٣٤٦٢كم), علماً أنَّ الحدود الأطول هي مع إيران بمسافة تبلغ (١٣٠٠كم) وتشكل هذه المسافة نسبة بلغت (٣٧.٦%) من مجموع النسبة الاجمالية,

بينما أقل مسافة للحدود هي مع المملكة الأردنية الهاشمية بمسافة تبلغ (١٧٨كم), وتشكل ما نسبته (٥.١%) من مجموع النسبة الاجمالية.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث الى جملة من الأمور يمكن إيجازها بـ:

١. التعرف على أهم المواثيق والمعاهدات التي أبرمها العراق مع دول جوارِهِ الجغرافي.

٢. معرفة أطوال الحدود وطبيعتها, وبيان الأهمية النسبة لهذه الحدود.

رابعاً: أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت الحدود العراقية مع دول جوارِهِ الجغرافي, وأهم الاتفاقيات والمُعاهدات التي أُبرمت مع هذهِ الدول, وتأتي أهمية هذا البحث أيضاً من كونه من البحوث على مستوى العراق التي تناولت هذا الموضوع بصورة مفصلة, إذ حللت الموضوع من الوجهة الجغرافية السياسية كونها ترسخ الثوابت الوطنية لأصحاب القرار والمثقفين.

خامساً: حدود البحث (المكانية والزمانية)

- **مكانياً:** شملت الدراسة العراق موضوع البحث, ويقع العراق تحديداً جنوب غرب قارة آسيا, ويتصف بالصفة القارية, لذلك فأنَّ موقع العراق الفلكي الذي يقع بين دائرتي عرض ٢٩°-٣٧.٢٢° و٣٨°-٤٢° شمالاً, وخطي طول ٤٥°-٤٨° شرقاً **(العوابد، ٢٠٠٨, ص٣٣٧)**, يحده من الشمال تركيا, ومن الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية, في حين يحده من الشرق الجمهورية الاسلامية الإيرانية, ومن الغرب المملكة الأردنية الهاشمية, وجمهورية سوريا العربية, خريطة(١).
- **زمانياً:** تتمثل الحدود الزمانية لمنطقة الدراسة بالمدة (١٩٢١) وقيام جمهورية العراق, حتى نهاية سنة ٢٠٢٠.

خريطة (١)

موقع الجغرافي للعراق

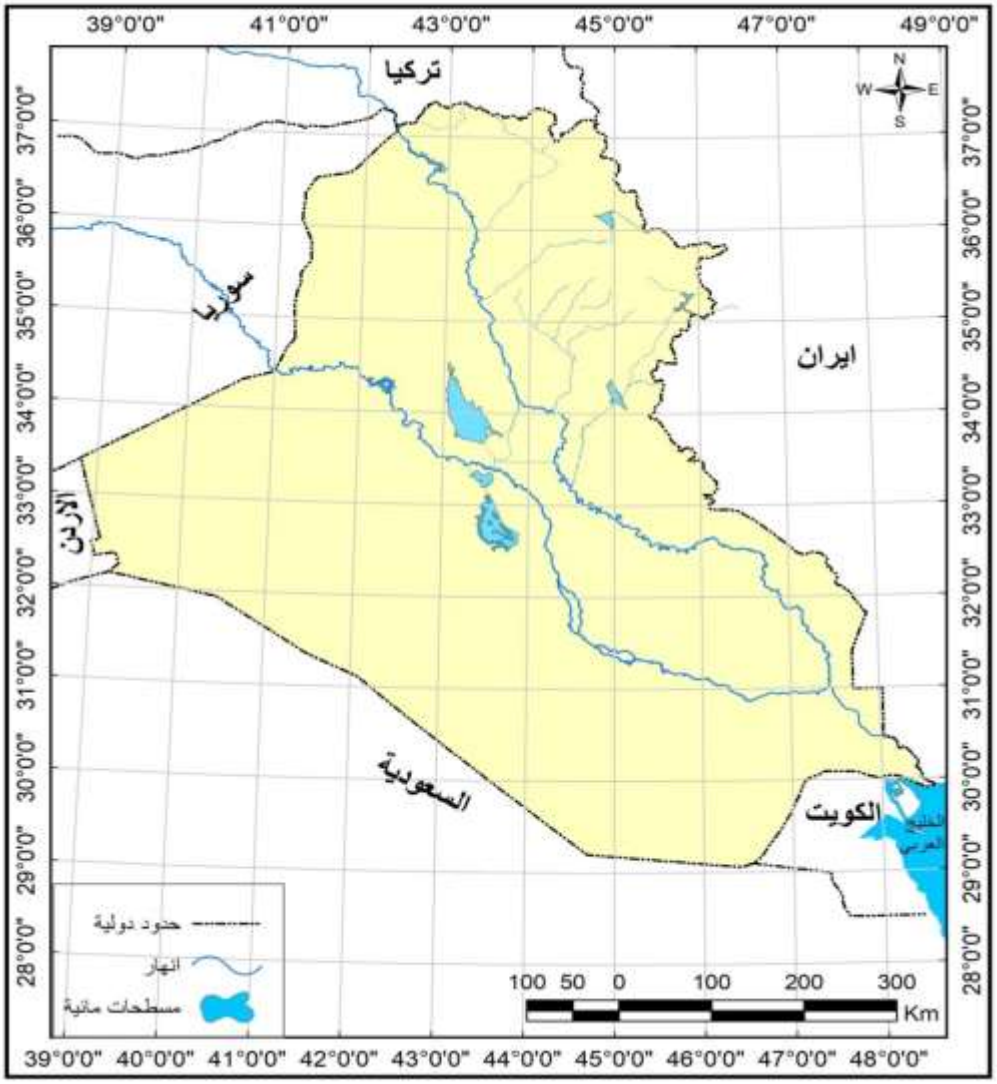

المصدر:

الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: محمد علي الغرا, أطلس الوطن العربي والعالم, ط١, بيروت, ١٩٨٨, ص٧٨.

المبحث الأول

الحدود الشمالية (العراقية–التركية)

يبدأ خط الحدود بين العراق وتركيا في منطقة جبلية من ملتقى وادي حاجي بيك على الحدود العراقية الإيرانية ثم يتجه إلى الغرب مع امتداد هذا الوادي ووادي مهدانة إلى بداية وادي وركجوك, ويتجه شمالاً ويمرُّ بالمرتفعات التي تفصل بين حوض وركجوك وشميدان **(خلف، ١٩٦٥, ص٤٤٣)**, وبعد أنْ يقطع الوادي الأخير تسير الحدود بصورة عامة باتجاه الغرب، قاطعة بذلك وادي الزاب قرب قرية دوسكي ثم تعقبهُ سلسلة جبال ريزي ورزوان حرور ثم تقطع نهر الخابور مارةً بقمة جبل داغ إلى أنْ تصل الحدود

بنهر الهيزل, وبالاتجاه نفسه مع نهر الهيزل حتى ملتقاه في الخابور حيث تسير مع الخابور حتى ملتقاه بنهر دجلة شمال قرية فيشخابور **(عبد القادر ، ١٩٧٠, ص٥٧)**.

جدول (١)

أطوال الحدود البرية العراقية مع دول الجوار الجغرافي

الدول المجاورة	أطوال الحدود (كم)	النسبة المئوية (%)
سوريا	٦٠٠	١٧.٣
الأردن	١٧٨	٥.١
السعودية	٨١٤	٢٣.٥
الكويت	١٣٥	٥.٦
تركيا	٣٧٧	١٠.٩
إيران	١٣٠٠	٣٧.٦
المجموع	٣٤٦٢	١٠٠

المصدر:

(١) جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, قسم إحصاءات البيئة, الإحصاءات البيئية للعراق, لسنة ٢٠١٢, تشرين الثاني, ٢٠١٣, ص٥٢.

(2) Biger. G, Encyclopedia of information Boundaries, New York, Facts on file, INO, 1995, p.360.

نقلاً عن: حميدة عبد الحسين محمد, وسعدون شلال ظاهر, تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية – السورية, مجلة البحوث الجغرافية, كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة, العدد(٢٣), ٢٠١٦, ص٤٩.

يلاحظ مما تقدم أن خط الحدود يمر في محافظتي أربيل ودهوك من الجانب العراقي, أما الجانب التركي فيمرُّ خط الحدود بين مقاطعتي حكارى وشرناح, وخريطة (٢) توضح ذلك.

يبلغ طول خط الحدود بين العراق وتركيا (٣٧٧ كم) أي ما نسبته (١٠.٩%) من طول حدود العراق الإجمالية مع دول الجوار الجغرافي بصورةٍ عامةٍ, ولم تكن للعراق حدود جغرافية قبل سنة ١٩٢٤, أي لا توجد حدود تذكر تفصل العراق عن تركيا قبل هذا التأريخ, كون العراق كان محتلاً سنة (٦٣٨-١٩١٨م) وعُدَّ جزءاً من الإمبراطورية العثمانية, وفي ٣١/ تشرين الأول/ ١٩١٨, عقدت هدنة بين القوات البريطانية والأتراك وكانت القوات البريطانية آنذاك مرابطة في جنوب الموصل, وبعد هدنة ١٩١٨ شغل البريطانيون عسكرياً على وفق معاهدة Mundoros التي تم عقدها بين الحلفاء المنتصرين, والدولة العثمانية أصبح العراق ضمن الاحتلال البريطاني على وفق هذه المعاهدة **(كاظم, عبد عون، ٢٠١٨, ص٢٨٥)**.

الاتجاه الثاني: الأثر الذي تلعبهُ تركيا في تهريب النفط العراقي, والدعم اللوجستي التي تقدمهُ حكومة حزب العدالة والتنمية لتنظيم داعش الإرهابي, في ضوء شراء النفط العراقي من الحقول التي تسيطر عليها تنظيمات داعش بعد حزيران ٢٠١٤.

خريطة (٢)

خط الحدود بين العراق وتركيا

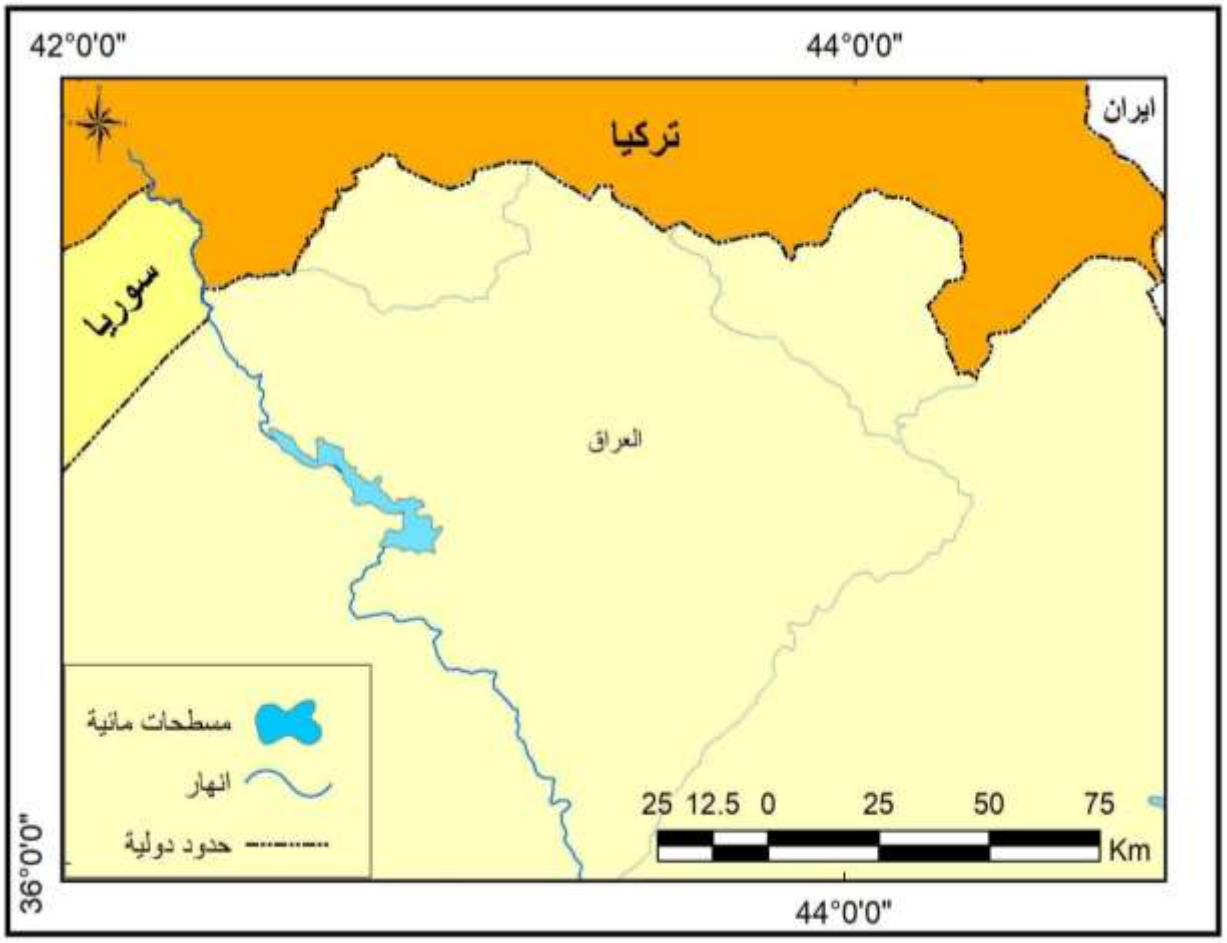

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: جمهورية العراق, وزارة الموارد المائية, الهيئة العامة للمساحة, خريطة العراق الإدارية, بمقياس رسم ١/ ٥٠٠٠٠٠, ٢٠١٠.

وفي سنة ١٩٢٣ طالبت تركيا في مؤتمر لوزان الثاني بولاية الموصل(*), التي كانت من حصة فرنسا على وفق اتفاقية (سايكس بيكو)(*) **(فتاح، ٢٠٠٧, ص٥)**.

(*) سميت معاهدة لوزان الثانية تميزاً عن الأولى (معاهدة أوشلي) المُوقعة في ١٨/ اكتوبر– تشرين الاول/ ١٩١٢, بين ايطاليا والدولة العثمانية, والقاضية بانسحاب الدولة العثمانية من ليبيا لصالح ايطاليا, واستمر عقد معاهدة لوزان الثانية ثلاث أشهر, وتمخض عنها توقيع معاهدة لوزان في ٢٤/ تموز/ ١٩٢٣, في فندق "بوريفاج بلاس" بمدينة لوزان جنوب سويسرا, وكانت اطراف المعاهدة, القوة الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى (بريطانيا, فرنسا, ايطاليا ودول أخرى), وبين الامبراطورية العثمانية آنذاك, والتي ترأس وفدها إلى المؤتمر عصمن (عصمت إنيونو).
ينظر: www.voayapedia.org/wiki/index.php تم زيارة الرابط بتأريخ: ٢٢/ ٢/ ٢٠٢٠.

لم تحل مشكلة الموصل في معاهدة لوزان, وأخذ الأتراك يطالبون بضم الموصل إلى حدود تركيا, وأن تكون الحدود التي تفصل العراق وتركيا هي جبال مكحول, وسلسلة جبال حمرين كحد فاصل بين الدولتين, وخريطة (٣) توضح ذلك, أما أثر خط الحدود العراقي التركي بعد سنة ٢٠٠٣, فيتمثل باتجاهين **(كاظم, عبد عون ظ.)**:

الاتجاه الأول: الخطر من تواجد حزب العمال الكردستاني (PKK) والذي تعدّهُ أنقرة مناطق انطلاق العمليات العسكرية ضد الأراضي التركية؛ كون الحدود توفر بيئةً جاذبة لهذا الحزب القادم من وراء الحدود, مما انعكس سلباً على العلاقة بين الدولتين.

تألفت معاهدة لوزان من (١٤٣) مادة, أَعادت تنظيم العلاقات بين الدول المتصارعة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى, لإنهاء الصراع القائم بين الامبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء (بريطانيا, فرنسا, ايطاليا, امبراطورية اليابان, مملكة اليونان ومملكة رومانيا), منذ بداية الحرب العالمية الأولى حيث تضمنت المعاهدة:

أ) ابطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية.

ب) تحديد الحدود للجمهورية التركية الحديثة, وقسمت على أساسها رسمياً الامبراطورية العثمانية آنذاك.

ج) اعترف الحلفاء بالسيادة التركية داخل الحدود الجديدة.

د) تم تأسيس الجمهورية التركية برئاسة (مصطفى كمال اتاتورك), ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ٦/ أغسطس/١٩٢٤.

ينظر: وليدة حسن, معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الاوسط, المركز الكردي للدراسات, ٢٠١٨, ص٧-٩.

(*) سايكس بيكو: معاهدة سرية بين فرنسا وإنكلترا, عقدت ما بين (١٥-١٧/ ايار/١٩١٦), جعلت ولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي, وولاية بغداد والبصرة ضمن منطقة النفوذ البريطاني, وكان البريطانيون يرون أنَّ الموصل ذات الموارد النفطية الهائلة يجب أنْ تنتقل إلى منطقة نفوذهم.

خريطة (٣)

اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٥-١٩١٦

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على:

https://www.google.com/imgres?imgurl=httpsortAhXKtqQKHW0fC7YQMygDegQIARB

ومن الجدير بالذكر أنَّ الحدود (العراقية-التركية) لا تدخل ضمن فئة الحدود الأثنية؛ لأنَّها لا تفصل بين الأكراد على جانبي الحدود والذين لم ينصهروا في بوتقة الوحدة الوطنية سواء في العراق أو تركيا, والذي ما زال مطالباً بالانفصال, وتشكيل دولته, ولهذا ستشهد الحدود اضطرابات بين الحين والآخر وهذا له انعكاساتهِ السلبية على استقرار الدولة العراقية أولاً وتشكيل مدخلاً للتأثير في سياسة العراق الداخلية والخارجية ثانياً وفقاً لصانع القرار التركي.

المبحث الثاني

الحدود الغربية

أولاً: (العراقية- السورية): يبدأ خط الحدود (العراقية – السورية) من قرية خانك السفلى مقابل فيشخابور على ضفة نهر دجلة اليمنى, ثم يتجه خط الحدود باتجاه الجنوب الغربي, ويقطع سكة حديد (الموصل – حلب) عند تل كوجك, كما يقطع الطريق المحاذي للسكة الحديدية والتي تربط (الموصل بنصيبين) في الأراضي السورية, حتى يصل تل خوده الدير, وبعد ذلك يسير بمحاذاة الحافة الغربية لجبل سنجار إلى

أنْ يصل تل العروس, ويبقى بالاتجاه نفسه إلى أنْ يصل تل صفوك, وبعدها يقطع نهر الفرات خط الحدود عند نقطة تبعد (١٠كم) شرقي البو كمال, ثم يستمر خط الحدود باتجاههِ فيقطع طريق (بغداد – حلب), ومن ثم يقطع خط الأنابيب المتجه نحو طرابلس, وبعدا يقطع طريق(الرطبة – تدمر), وأخيراً ينتهي جنوب جبل طنف ببضعة أميال حيث ملتقى الحدود الأردنية السورية **(حمزة، بلا سنة طباعة, ص١٨٦)**, وفي سنة ١٩٣٣ تم تعديل خط الحدود بين (سوريا – العراق), وتم بِمُوجِبِهِ ضم جبل سنجار إلى الدولة العراقية **(عبد القادر، مصدر سابق, ص٧٣)**.

يبلغ طول الحدود بين العراق وسوريا (٦٠٠كم) بنسبة (١٧,٣%) من طول الحدود الاجمالية مع دول الجوار **(الدباغ, أحمد، ٢٠١٩)** , وأُعتُمِدَت عملية تحديد المنطقة الحدودية بين العراق وسوريا على مخرجات معاهدة (سايكس بيكو), والتي قُسِّمَتْ دول المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا, وتم فيها تحديد خط حدود نفوذ الانتداب البريطاني في العراق بعد ضم الموصل, ونفوذ الانتداب الفرنسي في سوريا, ويلاحظ أنَّ خط الحدود في السابق كان يمرُّ في وسط جبل سنجار ويُقَسِّمُها إلى قسمين, وبالنظر لمطالب الحكومة العراقية بضم معظم جبل سنجار عندما يتسنى الوقت لتحديد استفتاء أو مفاوضات, وبالفعل جرى استفتاء سنة ١٩٣٢ حول جبل سنجار وبعدها أصبح ضمن الحدود العراقية, لذا أصبح خط الحدود يبدأ من قرية خانك السفلى انتهاءً بجنوب خط التنف حيث ملتقى الحدود مع الأردن بتأريخ ٥/اب/ ١٩٣٣, والخريطة (٤) توضح التغير في خط الحدود باللون الأزرق بعد استفتاء ١٩٣٣, والخط الأحمر قبل استفتاء سنة ١٩٣٣ **(عبد القادر، مصدر سابق, ص٧٣)**.

يلاحظ مما تقدم أن العلاقات (العراقية – السورية) بعد ٢٠٠٣ تأثرت بمشكلة الحدود بصورة رئيسة فاستخدام الحدود بين الدولتين من تنظيم داعش في تنفيذ عملياتها خلق بعض التوتر في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين, ويعود سبب ضعف مسك الحدود بين الدولتين الى التداخل في العمليات الأمنية العراقية وقوات التحالف الدولي من جهة, وبين القوات الأمنية السورية والمعارضة من جهة أخرى, وهذا ما خلق نوعاً من التوتر راح ضحيتهُ أناس أبرياء, وبعدها عمدت الجهات الأمنية إلى مخاطبة الجهات الرسمية السورية عدة مرات لوقف الخروقات الأمنية إلا أنَّ هذه المناشدات لم تلقَ استجابة من الجانب السوري, فضلاً عن أنَّ الحكومية السورية لها موقف من العراق, كون العراق وقف موقف الحياد أثناء الثورة السورية, وهذه الأوضاع نتج عنها تنامي تنظيم داعش الإرهابي خاصة بعد ٢٠١٤ على المنطقة الحدودية.

خريطة (٤)

خط الحدود (العراقية – السورية) سنة ١٩٣٢-١٩٣٣

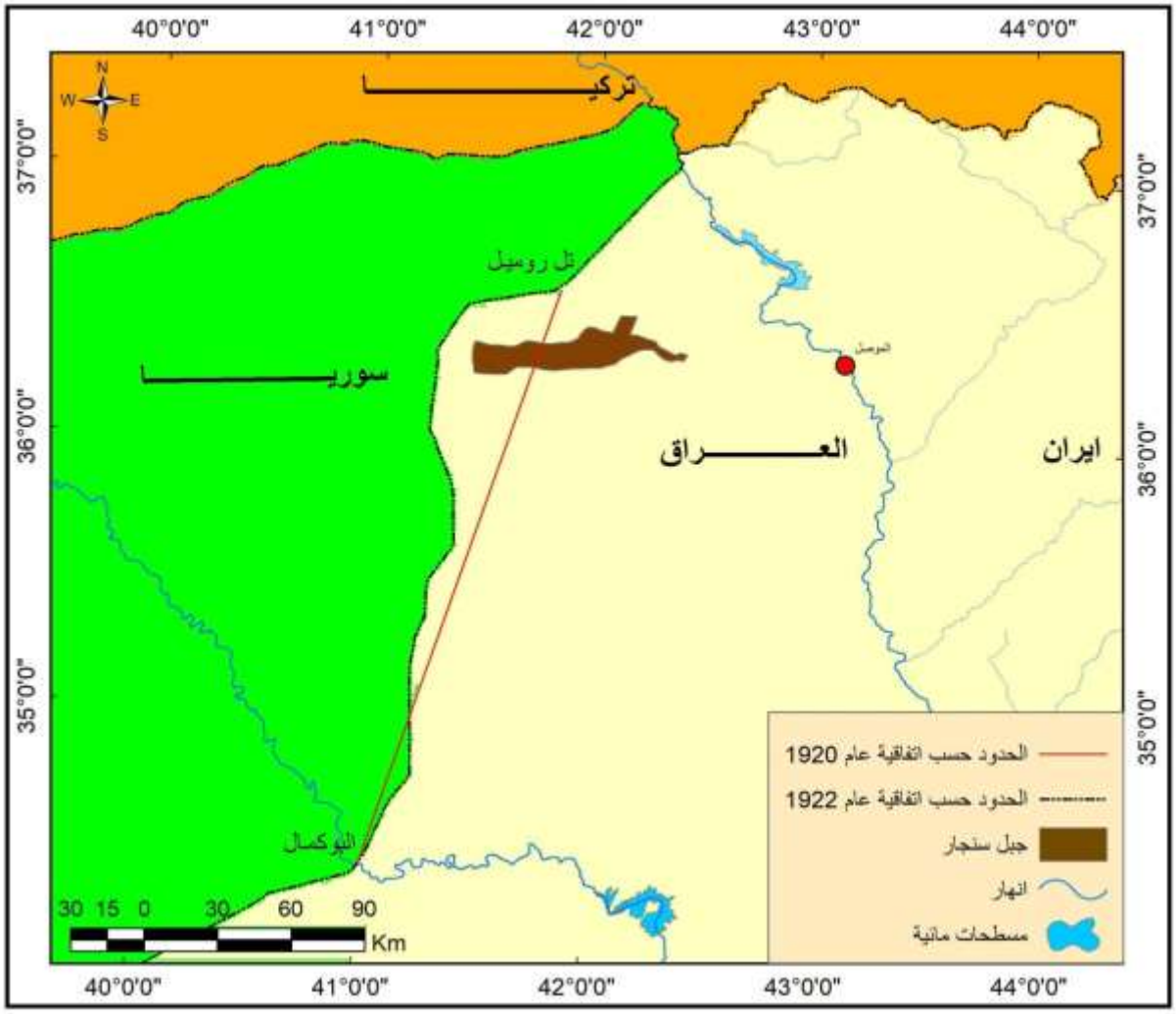

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: عمار شريف كاظم العظماوي, الحدود العراقية السورية, دراسة في الجغرافية السياسية, جامعة بغداد, كلية الآداب, رسالة ماجستير (غير منشورة), ٢٠٠٧, ص٧٠.

ثانياً: الحدود (العراقية – الأردنية): يشترك العراق مع المملكة العربية الهاشمية بخط حدود طوله (١٧٨كم), وبنسبة (٥,١%) من مجموع أطوال الحدود العراقية مع دول الجوار الجغرافي **(الجمهورية العراقية، ١٩٩٥, ص٥)**, تقع الأردن غرب العراق, ورسمت الحدود بين الدولتين أول مرة سنة ١٩٢٨ بخط طول يبدأ من تقاطع (٢٩° شرقاً) وبدائرة عرض (٣٢° شمالاً) أقرب نقطة حدودية **(الظاهر، ١٩٩٤, ص٢١)**, وتم تثبيت خط الحدود بين الدولتين بعد الحرب العالمية الأولى من القوات البريطانية آنذاك التي كان العراق والأردن تحت نفوذهما, واتسمت هذه الحدود بكونها هندسية أكثر مما هي طبيعية, وتطورت العلاقة بعد سنة ١٩٦٧, إذ مثل العراق العمق الاستراتيجي المهم للأردن **(المشهدي، ٢٠٠٢, ص٦٨)**, وفي ١١/ كانون الأول/ ١٩٨٠ جرى آخر تعديل للحدود بين الدولتين بعد تثبيت الحكومة

العراقية ببرقية وافقت عليها الحكومة الأردنية, واتسمت علاقة الجوار الجغرافي بين الدولتين بكونها علاقة جيدة, وخريطة (٥) توضح.

خريطة (٥)

خط الحدود بين العراق والأردن

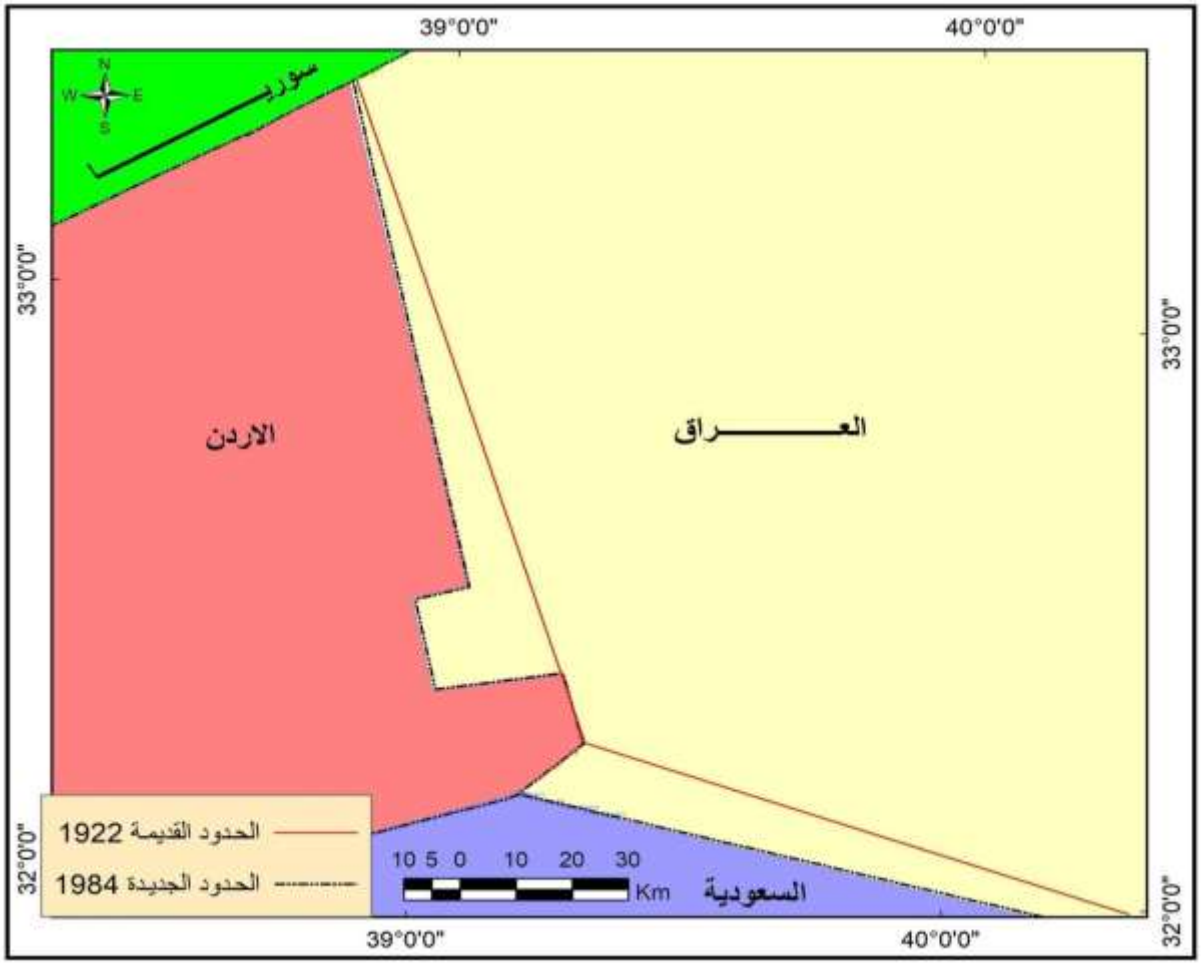

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: هاشم الرواشدة, حدود الأردن – دراسة في الجغرافيا السياسية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, ٢٠٠٣, ص٢٩٤.

المبحث الثالث

الحدود الجنوبية

أولاً: الحدود (العراقية – السعودية): يمتد خط الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية بشكل منكسر في البادية، إذ يبدأ خط الحدود من ملتقى وادي العوجة بوادي الباطن في شرق الكويت, ثم يمر خط الحدود بالقرب من بئر مكرم النسنة, وبعدها يمرُّ بقرية عرعر بعد أن يقطع طريق الحج الحديث طريق (كربلاء – عين تمر – النخيب), ثم يدخل الأراضي السعودية باتجاه مكة المكرمة شمالاً إلى أنْ يصل قرب جبل عنزة في منطقة التقاء الحدود العراقية الأردنية, إلى نقطة تقاطع دائرة عرض(٣٢° شمالاً) وخط طول (٣٩° شرقاً) **(حمزة ، مصدر سابق, ص١٨٧).**

يبلغ طول حدود العراق مع المملكة العربية السعودية نحو (٨١٤/كم), وتشكل هذه الحدود ما نسبته (٢٣.٥%) من نسبة حدود العراق الإجمالية مع دول جواره الجغرافي, هذه الحدود لم ترسم مسبقاً قبل الحرب العالمية الأولى, كون العراق والسعودية كانا ضمن الدولة العثمانية, وبعد خسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى آنذاك, واستيلاء الملك عبد العزيز على الحائل, وقيام الدولة العراقية سنة ١٩٢١ بزعامة الملك فيصل, كل هذا جعل القبائل تنتقل عبر الحدود بين الدولتين, مما أثار جملة من المشكلات **(كاظم ظ.، ص٣٠٤)**, خريطة (٦) توضح ذلك.

خريطة (٦)

خط الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية في مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢

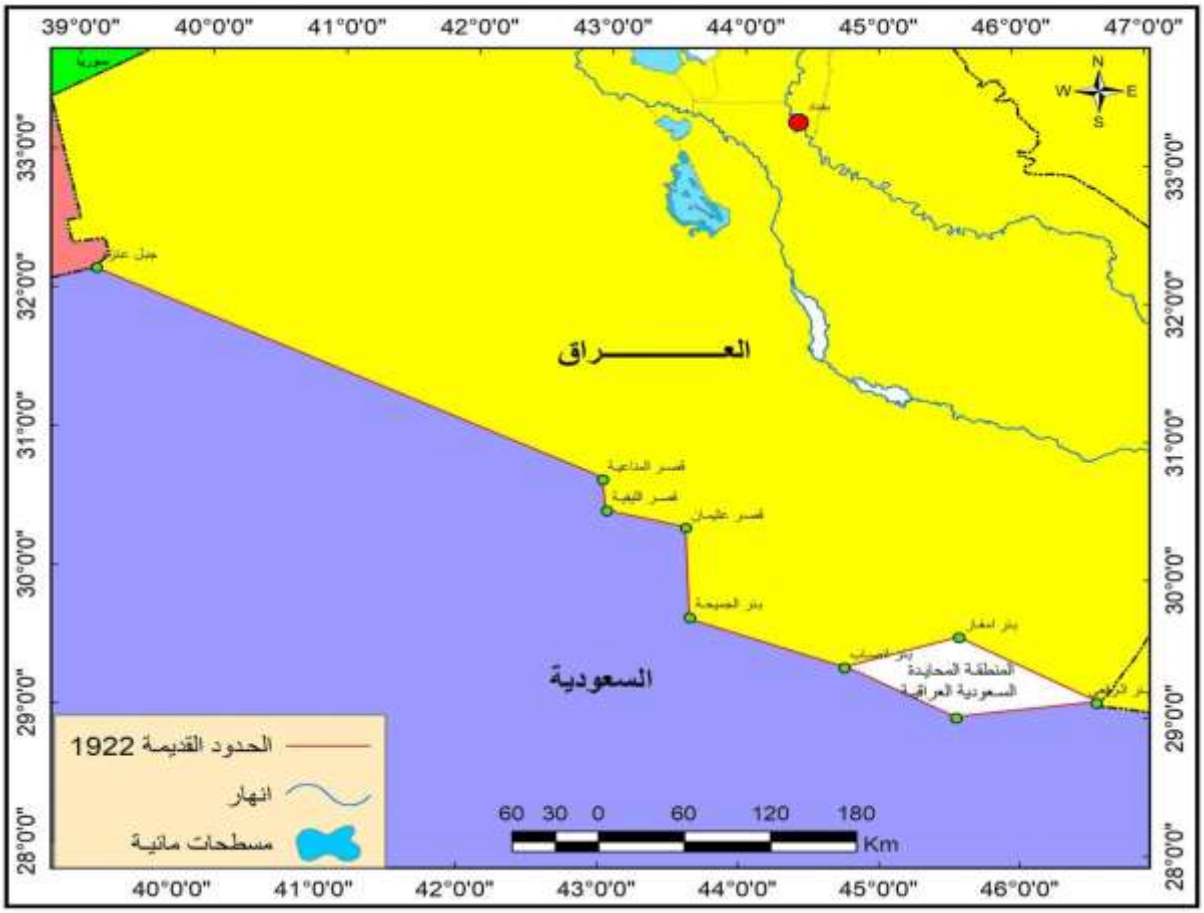

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: مشاري عبد الرحمن النعيم, الحدود السياسية السعودية, مكتبة الساقي للطباعة والنشر, ١٩٩٩, ص١.

وضعت أول معاهدة بين مملكة العراق ومملكة نجد سنة ١٩٢٢ وعرفت (بمعاهدة المحمرة) سنة ١٩٢٢, فضلاً عن اتفاقية العقير(*) من السنة نفسها, وفيما بعد سارعت السعودية بطلب من الملك عبد

(*) اتفاقية العقير, بلدة تقع في الجانب الشرقي للسعودية, تم فيها تحديد الحدود بين (العراق والكويت والسعودية), واستمرت خمسة أيام وحضر عن نجد (السعودية) ابن سعود, والمندوب السامي البريطاني في العراق (بريس كوكس Percy Cox), وممثلاً عن العراق ووزير الاشغال والمواصلات (صبيح بيك وزير) و(الميجر مور), المقيم السياسي

العزيز من بريطانيا بوضع حل جديد لمشكلة الحدود في مؤتمر الكويت سنة ١٩٢٣, واستأنفت الاتفاقيات فيما بعد بسبب تحسن العلاقات بين الدولتين للمدة من (١٩٣٠ – ١٩٣٥), وآخر هذه الاتفاقيات كان في بغداد سنة ١٩٨١, وبسبب الحرب بين العراق والكويت سنة ١٩٩٠, ألغيت هذه الاتفاقية من النظام السابق ومن طرفٍ واحد, إلا أنَّ السعودية عمدت على تسجيل هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة سنة ١٩٩١, وبذلك أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول **(الشيباني، ٢٠١١, ص٢١)**.

يلاحظ مما تقدم أنَّ العلاقة بين العراق والمملكة العربية السعودية شهدت توتراً –لاسيما– بعد ٢٠٠٣, إذ وجهت الحكومة العراقية عدة رسائل مفادها بأنَّ هناك مجاميع إرهابية (داعش) تعمد على تغذية الجهات المتطرفة في العراق, ولا بد للمملكة العربية من قطع هذهِ الامدادات, ونتيجة لذلك تم طرح ورقة تعاون مشتركة (عراقية – سعودية) لقطع هذهِ الامدادات على الجهات الراعية للإرهاب الداعشي.

ثانياً: الحدود (العراقية – الكويتية): إنَّ علاقة العراق بالكويت ليست مجرد علاقة عابرة, فلا فاصل جغرافي ولا تأريخي بين الدولتين, إذ لم تشرْ الخرائط العالمية المُعتمدة إلى وجود دولة خليجية إلا من خلال القرنين الماضيين **(السمان, نبيل، ١٩٩١, ص٧٨)**, ففي سنة ١٩١٣ عقدت اتفاقية تم بموجبها رسم الحدود بين الكويت والدولة العثمانية في العراق, وبقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إبرام اتفاقية العقير سنة ١٩٢٢, والتي اتخذت هذه الاتفاقية أساساً في رسم الحدود بين العراق والكويت, وفي سنة ١٩٣٢ وافقت الحكومة العراقية والكويت على رسم الحدود بينهما على وفق اتفاقية ١٩١٣, وعلى وفق هذه الاتفاقية تم تقسيم الأراضي التابعة للكويت إلى قطاعين **(الهيتي، ١٩٨١, ص٣٧٤)**:

– **القطاع الأول:** على شكل نصف دائرة مركزها الكويت, وحدودها في الشمال من نقطة عند أقصى خور الزبير إلى الجنوب في القرين.

– **أما القطاع الثاني:** فيبدأ من حدوده الشمالية على الساحل عند فتحة خور الزبير, وينحدر خط الحدود بعدها نحو جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام إلى الباطن, ثم يتجه نحو الجنوب الغربي حتى حفر الباطن هذه الاتفاقية حددت الحدود البرية من دون الإشارة إلى الحدود البحرية, وخريطة (٧) توضح ذلك.

في سنة ١٩٦١ أعلن عبد الكريم قاسم أنَّ الكويت جزء من العراق ولا بد ضمها, وفي شباط سنة ١٩٦٣ اعترفت الحكومة العراقية آنذاك بالكويت, وتم توقيع معاهدة ١٩٦٣ والتي تضمنت الاعتراف بالاتفاقيات البريطانية سنة ١٩٦١ التي بموجبها منحت الكويت السيادة الكاملة مقابل إلغاء اتفاقية سنة ١٩٣٢ الموقعة مع بريطانيا **(السمان، ص٨٢)**.

البريطاني في الكويت, وممثلاً عن الكويت الشيخ أحمد جابر, ينظر: حسين عبد علي الحسناوي, أزمات الحدود العراقية الكويتية, (بلا سنة طباعة), لبنان, بيروت, ص٣٠, نقلاً عن: ظلال جواد كاظم و أحمد مرزوق عبد عون, الحدود السياسية لبعض دول الجوار للعراق ظاهرة في نمو ظاهرة الارهاب بعد سنة ٢٠٠٣, كلية التربية للبنات, مجلة البحوث الجغرافية, العدد (٢٧), جامعة الكوفة, ٢٠١٨, ص٣٢٠.

خريطة (٧)

خط الحدود بين العراق والكويت وفقاً للاتفاقية العثمانية- العراقية ١٩١٣

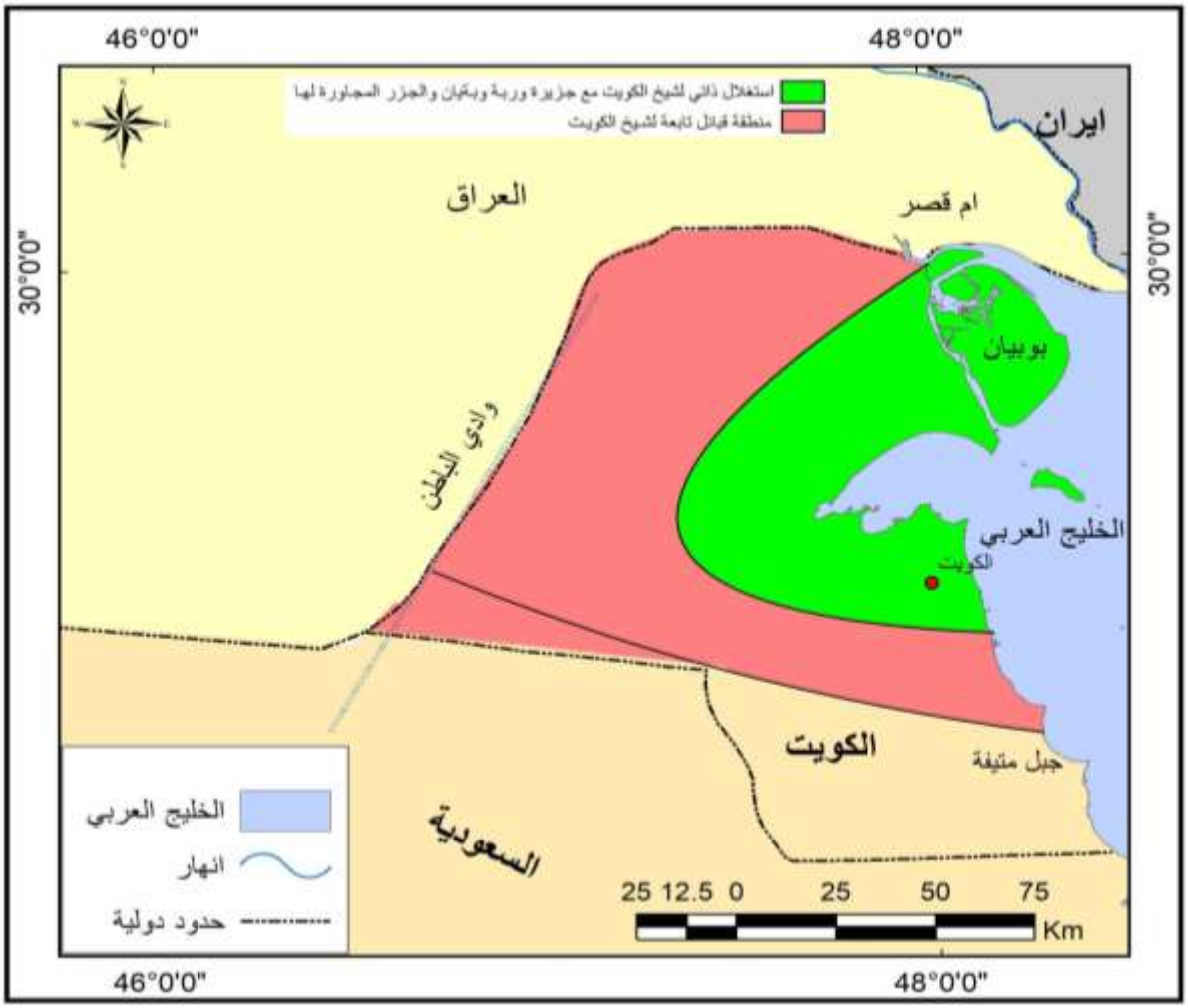

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: خالد العبد القادر, الحدود الكويتية العراقية, دراسة في الجغرافية السياسية, الكويت, مركز البحوث والدراسات الكويتية, ٢٠٠٠, ص٧١.

وفي بداية السبعينيات بدأت الحكومة العراقية مفاوضاتها مع الكويت لغرض الحصول على جزيرتي (وريه وبوبيان) بعد تأزم العلاقات بين الدولتين حول شط العرب بين العراق وإيران وبعد أنْ ألغى شاه إيران سنة ١٩٦١ اتفاقية ١٩٣٧, وبذلك خسر العراق منفذهُ الوحيد على الخليج العربي, وفي سنة ١٩٩٢, أقرَّت لجنة الأمم المتحدة الحدود النهائية بين العراق والكويت, وأصبحت سارية المفعول إلى وقتنا الحاضر, وخريطة (٨) توضح ذلك.

خريطة (٨)

خط الحدود بين العراق والكويت للمدة (١٩٣٨-١٩٩٠)

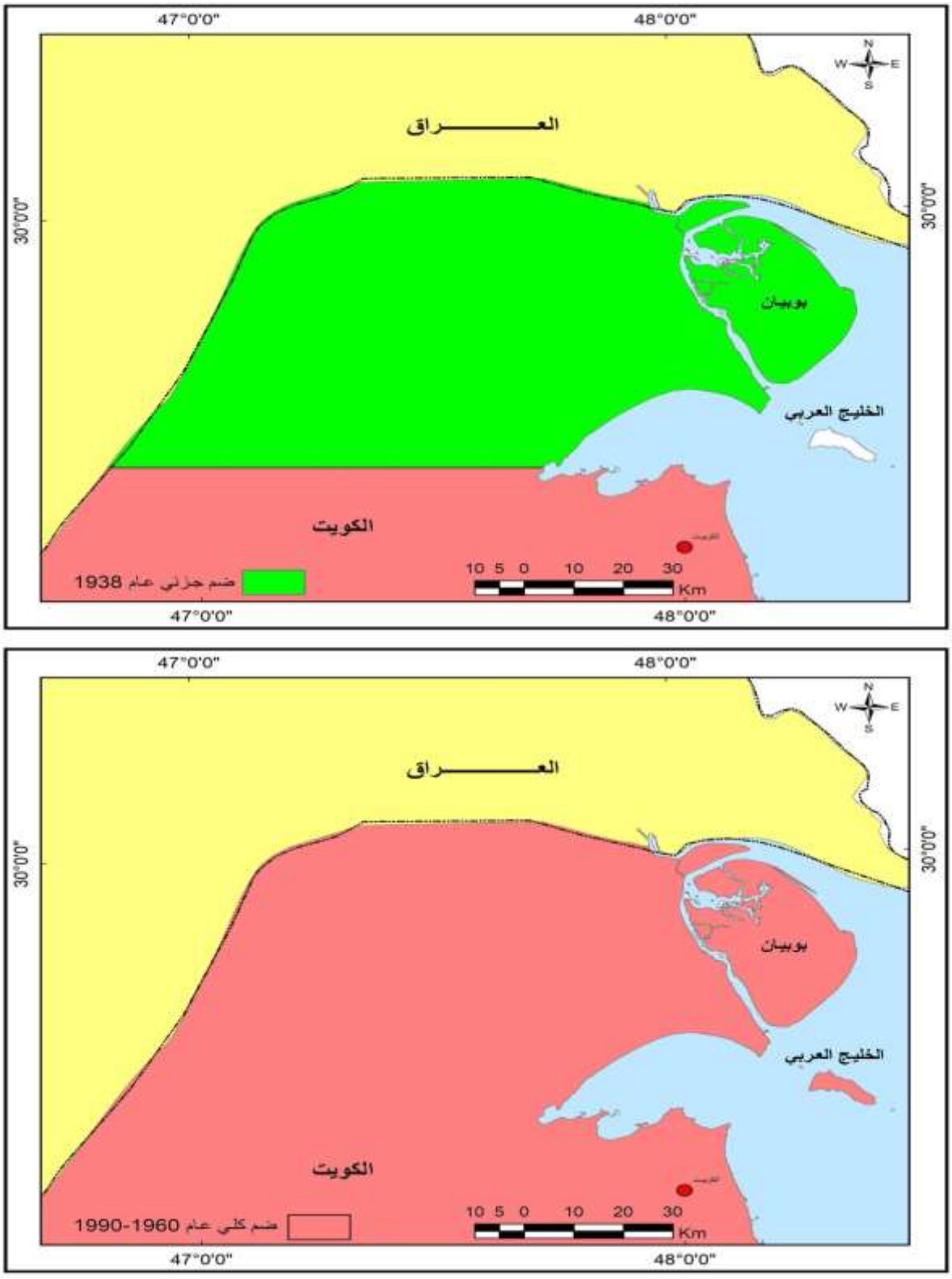

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: محمود توفيق, الصراع العراقي الكويتي من منظور جغرافي, دراسات عامة, العدد (١), كلية الآداب, جامعة الزقازيق, مصر, ١٩٩٥, ص٥٣.

المبحث الرابع

الحدود الشرقية (العراقية – الإيرانية)

بموجب المادة الثالثة من معاهدة أرضوم الثانية سنة ١٨٤٧ تشكلت أولى اللجان التي كان الهدف منها تعيين خط الحدود بين العراق وإيران واستمر العمل بهذه المعاهدة حتى سنة ١٨٧٦ **(الراوي, ابراهيم، ١٩٨٩, ص٧٢)**, ولم تستمر هذه المعاهدة بعدها بسبب المادة الثانية ، التي اتسمت بالغموض والتعميم في عبارات تخصيص منطقة الحدود الواردة في المادة الثانية من معاهدة أرضوم الثانية, فعلى سبيل المثال عبارة "جميع الأراضي المنخفضة, أي المناطق في القسم الغربي من منطقة زهاب" إذ إنَّها لا يمكن أنْ تدل على النقطة التي تبدأ منها الأراضي المنخفضة أو النقطة التي تنتهي عندها, لذا كان من الصعب تعيين خط الحدود على أساس هذه العبارات العامة المهمة وغير الواضحة, ولصعوبة تطبيق المادة الثانية من معاهدة أرضوم الثانية, تم التوصل فيما بعد إلى عقد بروتوكول الاستانة في ١٧/ نوفمبر/١٩١٣, لتعيين الحدود, وأكد ذلك التعيين معاهدة الحدود العراقية – الإيرانية المنعقدة في ٤/ أيلول/ ١٩٣٧, ومعاهدة الجزائر سنة ١٩٧٥, والتي عدلت تعيين الحدود في شط العرب فقط.

يبلغ طول حدود العراق مع إيران نحو ١٤٥٨كم منها ١٣٠٠كم حدوداً بريةLand Boundaries, و١٥٨كم حدوداً نهرية River Boundaries وتمتد الحدود البرية من النقطة الثلاثة للحدود مع تركيا من (كوه – اي دالنبر Kuh– e Dalonper) حتى بداية نهر شط العرب بشكل خطوط مستقيمة تسير باتجاه خطوط تقسيم المياه في جبال كردستان, كذلك مع الحافة الغربية لجبال زاكروس حتى تخترق السهل الرسوبي, ثم تصل شط العرب, وفيما يخص الحدود النهرية في شط العرب, فهي تتبع مجرى الملاحة باتجاه المصب حتى الخليج العربي (**Iran– Iraq Boundary، ١٩٧٨, p2)**, وخريطة (٩) و (١٠) توضح ذلك.

وفي عام ٢٠٠٣ بدأت الولايات المتحدة التحضير باحتلال العراق ومنها بدأت تتشكل التغيرات في سياسة إيران الخارجية حيال العراق حيث حرصت على إقامة علاقات ايجابية مع العراق على الصعيدين الرسمي والشعبي وفي كافة المجالات الاقتصادية, والسياسية, والأمنية, والثقافية, والدينية, لإيجاد حالة من التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع العراق, وبدأت توافق الوجود الأمريكي من بعيد, غير أنَّ إيران كانت وما تزال تميل إلى التصعيد في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية, خاصةً بعد ضغط الولايات المتحدة عليها في ما يخص برنامجها النووي, وشعور إيران بأنَّها الخاسر الأكبر من الاتفاقية التي وقعت بين الولايات المتحدة والعراق **(جواد, دنيا، ٢٠٠٩, ص٨١)** لذا حاولت إيران إفشال المشروع الأمريكي فـي العراق من خلال القوى السياسية المتصارعة والمعارضة في الوقت نفسه للوجود الأمريكي والتنسيق مع سوريا بهذا الخصوص، وسارعت طهران إلى تعجيل إنتاج برنامجها النووي والذي يمكن أن يكون رادعاً للولايات المتحدة الأمريكية خاصةً والغرب عامة إذا ما حاولوا التعرض لها **(الجحيشي، ٢٠١١, ص١٤٨-١٤٧)**.

خريطة (٩)

خط الحدود البري بين العراق وإيران (١٩١٣- ١٩٣٧- ١٩٧٥)

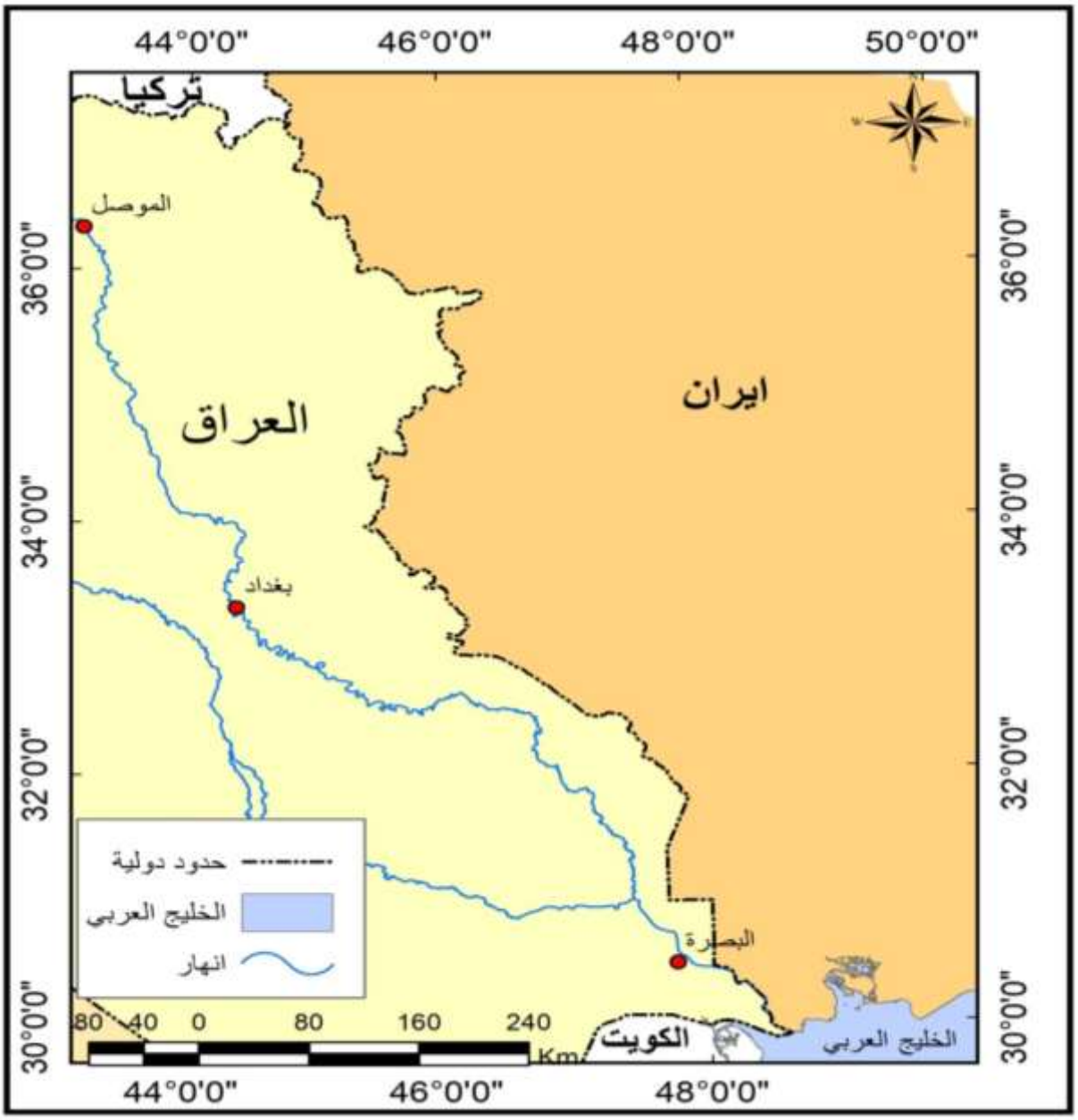

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: سيف الدين عبد القادر, جغرافية العراق العسكرية, بغداد, مطبعة شفيق, ١٩٧٠, ص٦٩.

إنَّ إيران كانت تمثل عنصر توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لاسيما في ملفها النووي الذي سارعت في إنجازهِ, وعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة تهدد بتوجيه ضربة عسكرية لإيران بين الحين والآخر إلا أنَّها كانت تتردد بهذا الخصوص لعدة أسباب منها **(التقرير الاستراتيجي الثاني، ٢٠٠٩, ص٦٠):**

١- الخوف على المصالح الأمريكية في العراق لاسيما في الجنوب, إذ تعتقد الولايات المتحدة أنَّ إيران لها نفوذ كبير في جنوب العراق.

٢- القلق الأمريكي المستمر حيال إغلاق مضيق هرمز والذي يمر منه خُمس تجارة النفط العالمي.

٣- خشية الولايات المتحدة الأمريكية من استهداف قطعاتها البحرية في ضوء امتلاك إيران صواريخ يصل مداها إلى ١٢٠٠كم.

٤- الخوف من ضرب أهداف إسرائيلية, منها المفاعل نووي في (ديمونا).

٥- الخوف من مضي إيران في برنامجها النووي وإنهاء كل التعاون السلمي مع منظمة الطاقة الدولية, وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية.

خريطة (١٠)

خط الحدود في شط العرب بين العراق وإيران (١٨٤٧- ١٩٧٥)

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: سيف الدين عبد القادر, مصدر سابق, ص٧٠.

يلاحظ مما تقدم أنَّ الجوار الجغرافي بين العراق وإيران هو جوار استراتيجي حيوي, كونهما رئيستان في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وإنَّهما تتمتعان بموقع جغرافي استراتيجي متميز, ولكونهما تمتلكان موارد طبيعية وبشرية فيما لو استثمرت بين الدولتين بشكل من التفاهم والتعاون لأصبحت الدولتان قوتين إقليميتين لا تُنازع في الشرق الأوسط؛ لذا استعملت الولايات المتحدة الأمريكية

استراتيجية تقوم على تغذية الحرب بين الدولتين لاستنزاف قوتهما وتحجيم دورهما, وتحيـــــدهما من معادلة الصراع مع إسرائيل, وتعرف هذه الاستراتيجية بـ (استراتيجية الاحتواء المزدوج), والتي تهدف إلى تدمير البنية الاقتصادية بين الدولتين.

أهم نتائج البحث وتوصياتهِ:

أولاً: النتائج:

١- إنَّ العلاقات بين العراق ودول جوارهِ الجغرافي لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ شهدت حالات مد وجزر في لغة الحوار وعلى مختلف الاصعدة منها الاقتصادية والزراعية والمائية على حدٍ سواء.

٢- إنَّ لغة الحوار المعتدل والتنازل عن المصالح الذاتية في حل أزمة الحدود هي التي لابد أنْ تسود.

٣- إنَّ مصير العراق ودول جوارهِ الجغرافية هو مصير واحد, ومصالح هذه الدول في كثير من الأحيان تتلاقى, لذا على المسؤولين في كل الدول السعي نحو إقامة جسور تفاهمات واتفاقيات للخروج بأقل الخسائر.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على إرساء علاقات طيبة بين الدول, واعتماد لغة الحوار البناء لحل جميع بين الدول.

٢- رسم سياسة حسن الجوار يمكن أنْ تحفظ حقوق العراق في الأمد البعيد.

٣- السعي نحو تبني سياسة واقعية قائمة على التفاهمات والتنازلات بين الدول لاستمرار لغة الحوار والخروج بنتائج يمكن أنْ تخدم الجميع.

٤- اعتماد الكفاءات وذوي الاختصاص من قبل الجانب العراقي, وعدم المجاملة على حساب حقوق العراق وأرضه وشعبه, وديمومة لغة الحوار بين العراق ودول جواره الجغرافي.

References

1. Iran- Iraq Boundary. (1978, p2). International Boundary Study. No (164), Washington. DC. Department of state
2. Al-Dabbagh, Ahmed, (2019). The Iraqi-Syrian border, a thorny issue since the American invasion in 2003, Noon Post website. Retrieved from https://www.noonpost.com.
3. Marzouq, Ahmed, Abdul Aoun Kazem, Zilal Jawad. (No date). Previous source, p. 304.
4. The Second Strategic Report. (2009, p. 60). The American strategy in Iraq, the future of the American military presence in light of the security agreement. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
5. The Republic of Iraq. (1995, p. 5). Annual Statistical Collection. Ministry of Planning, Central Statistical Organization.
6. Al-Dabbagh, Ahmed. (2019). The Iraqi-Syrian border, a thorny issue since the American invasion in 2003. Retrieved from Noon Post website.

7. Al-Rawi, Ibrahim. (1989, p. 72). Problems of the Iraqi-Iranian border and the armed conflict. Baghdad: Dar Al-Salam for Cultural Affairs, 1st ed.
8. Al-Samman, Nabil. (1991, p. 78). America and the Secrets of the Gulf War. Amman: Amman Printing and Publishing Press.
9. Al-Mashhadi, Taghreed Moeen Hassan, (2002, p. 68). A Study in the Geopolitics of Geographical Location, Master's Thesis, Unpublished, College of Arts, University of Kufa.
10. Khalaf, Jassim Muhammad, (1965, p. 443). The Natural, Economic and Human Geography of Iraq. Baghdad: Dar Al-Ma'rifah Press, 1st ed.
11. Jawad, Dunya. (2009, p. 81). Iraqi-Iranian Relations between Constants and Future Variables. Political Issues Magazine, College of Political Science, Nahrain University.
12. Abdul Qadir, Saif Al-Din, (1970, p. 57). The Military Geography of Iraq. Baghdad: Shafiq Press.
13. Abdul Qadir, Saif Al-Din, (undated). Previous source, p. 73.
14. Abdul Qadir, Saif Al-Din, (undated). Previous source, p. 73.
15. Abdul Qader, Saif al-Din, (undated). Previous source, p. 73.
16. Al-Hiti, Sabry Faris, (1981, p. 374). The Arabian Gulf, a study in political geography. Baghdad: Dar Al-Rasheed for Publishing.
17. Jawad, Zilal, and Ahmed Marzouq Abdul Aoun Kazim. (p. 304). Previous source.
18. Jawad, Zilal, Ahmed Marzouq Kazim, Abdul Aoun. (undated). Previous source, pp. 292-293.
19. Jawad, Zilal, Ahmed Marzouq Abdul Aoun Kazim. (undated). Previous source, p. 304.
20. Jawad, Zilal, Ahmed Marzouq Kazim, Abdul Aoun. (undated). Previous source, pp. 292-293.
21. Jawad, Zilal, and Ahmed Marzouq Kazim, Abdul Aoun. (2018, p. 285). The political borders of some neighboring countries of Iraq and their impact on the growth of the phenomenon of terrorism after 2003. Journal of Geographical Research, College of Education for Girls, University of Kufa.
22. Al-Shaibani, Adnan Kazim Jabbar, (2011, p. 21). The geopolitical weight of the Kingdom of Saudi Arabia, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Basra.
23. Al-Juhaishi, Firas Muhammad Ahmad, (2011, pp. 147-148). The regional strategic balance in the Middle East in 2003. Unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Nahrain.
24. Al-Awabid, Karim Dagher Muhammad, (2008, p. 337). The astronomical and geographical location of Iraq and its impact on its exposure to severe weather phenomena in its climate. Journal of Geographical Research, Issue (11), College of Education for Girls, University of Kufa.
25. Hamza, Muhammad Shaker, (undated). Previous source, p. 187.
26. Hamza, Muhammad Shakir, (no year of publication, p. 186). Military Geography. Baghdad: Directorate of Military Printing Presses.
27. Maryam Aziz Fattah. (2007, p. 5). Analysis of the factors that shaped the Iraqi-Turkish border. Publications of the Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah-Iraq.
28. Al-Samman, Nabil, (p. 82). Previous source.
29. Al-Zahir, Naim Ibrahim Salih, (1994, p. 21). The policy of building power in Jordan, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Baghdad.

.